

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (ز) من جدول الأعمال المؤقت

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات

التجارة الدولية والعملة الاقتصادية

تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية. وقد أنيطت بالفريق، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين، مهمة إعداد ورقة مفاهيم بشأن إطار قياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية والتوصية بتحسين آلية التنسيق لذلك المجال من العمل. ويقدم التقرير لمحة عامة وتقييماً للمسائل المفاهيمية ومسائل التجميع والتحليل التي ظهرت فيما يتعلق ببروز وإدارة سلاسل القيمة العالمية في الإنتاج والتجارة على الصعيد الدولي. وتؤدي هذه الشبكات العالمية للإنتاج إلى نشوء أشكال من الترابط الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتؤثر في التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. ويخلص الفريق إلى أن هناك حاجة إلى وضع نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة يعالج مسائل القياس على نحو متسق. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن المقترحات المقدمة في الفرع الأخير من التقرير.



تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

أولا - مقدمة

١ - وفقا للمقرر ١٠٦/٤٥ الذي اتخذته اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين، يُقدم هذا التقرير من فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، وهو يتضمن مقترحات لوضع إطار مفاهيمي وبرنامج عمل وآلية للتنسيق في ذلك الصدد. وفي التقرير، يعالج الفريق المواضيع التي أثارها اللجنة في مقررها ١٠٦/٤٥، مثل التفاوتات في إحصاءات التجارة الثنائية، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحالة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وعبء إيجاد مصادر إضافية للبيانات. ويقدم التقرير لمحة عامة عن مسائل القياس (الفرع الثاني)، وموجزا لمزيد من المناقشات التي دارت بشأن تلك المسائل في سياق المؤتمر الدولي المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية الذي عُقد مؤخرا في أغواسكالينتس، بالمكسيك، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (الفرع الثالث). ويقدم أيضا معلومات عن نتائج اجتماع الفريق الذي عُقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (الفرع الرابع). ويتضمن مقترحات تتعلق ببرنامج العمل المقبل في هذا المجال ومقترحا لتنسيقه (الفرع الخامس).

٢ - وإنتاج معظم السلع والخدمات يُنظّم اليوم عن طريق شبكة معقدة من المهام المجزأة جغرافيا بين العديد من البلدان، مما يجعل البلدان المشتركة في هذه الترتيبات بلدانا مترابطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فصناعة الغزل والنسيج على سبيل المثال لديها سلسلة قيمة عالمية تتألف من مصممين في مدن مثل شنغهاي (الصين) وميلانو (إيطاليا) ونيويورك؛ ومزارعي القطن في بلدان مثل البرازيل وتركيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية، ومصانع الغزل، والنسيج، والقص والخياطة، في القارات الخمس كافة. أما صناعات السيارات فلديها شبكات إمداد متنوعة جدا تضم شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم في العديد من البلدان وصناعات تجميعية في البرازيل أو الصين أو المغرب أو المكسيك. والعديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة إلكترونيات الحواسيب والمعدات الطبية متنوعة أيضا ومجزأة جغرافيا.

٣ - والمؤسسات الكبرى ليست الوحيدة التي تشارك في شبكات الإنتاج؛ فالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لها أيضا حصتها في سلاسل القيمة. والدافع وراء أنماط الإنتاج والتجارة هذه يتمثل إلى حد بعيد، ليس في انخفاض تكاليف التجارة فحسب، كتخفيض

التعريفات والتكاليف داخل الحدود، بل أيضا، بقدر أقل، في ظهور تكنولوجيات جديدة في النقل وفي المعلومات والاتصالات. ويجري تيسير هذه التغييرات الهيكلية عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي. وتجزؤ الإنتاج لا يقتصر على السلع فحسب، بل ويشمل الخدمات أيضا. وقد أضحت خدمات المكاتب الخلفية أو العمليات التجارية التي تجري بالاستعانة بمصادر خارجية، على سبيل المثال، مصادر كبيرة للدخل وتوليد العمالة بالنسبة لدول كالهند والفلبين.

٤ - وتساهم الشركات في العديد من البلدان في سلاسل القيمة العالمية لصناعات معينة، مما يؤدي إلى الترابط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الدولي. ففي هذه البلدان، تُستحدث القيمة المضافة وتُولد العمالة وتُستخدم الموارد الطبيعية. وبعبارة أخرى، فإن النموذج التقليدي لسلع محددة ينتجها ويتداولها بلد واحد فقط قد تتحول إلى نظام مترابط جديد من الإنتاج والتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي، تحركه المزايا المتعلقة بالموقع والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال الحصول على المدخلات الوسيطة من المصادر المحلية والدولية، سواء داخل حدود الشركة أو خارجها. وذلك التكامل الاقتصادي الدولي الذي ظهر حديثا للإنتاج والتجارة وإدارتهما هو الذي يتعين قياسه وتحليله بشكل أفضل، بما في ذلك ما يتعلق بمنافعه وتكاليفه ومخاطره المرتبطة بالانخراط في سلاسل القيمة العالمية.

٥ - ولا توفر الإحصاءات التقليدية للتجارة الدولية كل البيانات اللازمة عن تكوين سلاسل الإنتاج وأنشطة القيمة. فهي، على وجه الخصوص، لا تقدم مباشرة معلومات عن المضمون الأجنبي للصادرات أو المضمون المحلي للواردات الناتجة عن تجزؤ إنتاج السلع وتقديم الخدمات على الصعيد العالمي؛ كما أنها لا تقدم معلومات عن الأصل القطاعي للقيمة المضافة المحلية التي يتم تصديرها. وتقتفي بعض دراسات الحالات الفردية أثر مختلف مراحل السلسلة العالمية ابتداءً بمرحلة التوريد بالمواد الخام وانتهاءً بمرحلة الصناعات التجميعية وخدمات رعاية شؤون الزبائن. ولئن كانت هذه الدراسات توفر دليلا حاسما على التجزؤ الجغرافي وإدارة سلاسل القيمة العالمية، فإنها لا تبين القدر الكامل للمساهمات المباشرة وغير المباشرة وأوجه الترابط بين البلدان الذي ينطوي عليه إيجاد القيمة المضافة وفرص العمل، أو لاستخدام الموارد الطبيعية.

٦ - ويحتاج مقرر السياسات والمفاوضون التجاريون، في البلدان المتقدمة النمو وكذلك البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، إلى فهم الفوائد والمخاطر في جميع البلدان من خلال قدرتهم على النظر في سلاسل القيمة العالمية من البداية إلى النهاية، وإلى الوقوف على المساهمات المحددة التي تقدمها بلدان أخرى لشبكات الإنتاج التي تضم شركاتها المحلية. وتعد أنماط

التجارة الجديدة التي ظهرت مع التجارة في السلع الوسيطة والاستثمار المباشر الأجنبي وهياكل الإدارة في شبكات الإنتاج، أعقد مما تشير إليه الإحصاءات التقليدية، مما يستدعي وضع جيل جديد من المؤشرات.

٧ - وينبغي أن يعزّز تحسين الإحصاءات مزيداً من الفهم لدور القطاع الخارجي في اقتصاد معيّن، وانفتاح أسواقه الداخلية والخارجية وتأثير الانفتاح على الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بما في ذلك مستوى العمالة وجودتها. وهناك عدد من المجالات التي لا يلي نظام المعلومات الإحصائية الحالي فيها تلك الاحتياجات، بما في ذلك على المستوى الأساسي للغاية. وطوال العقود الماضية، وُضعت إحصاءات التجارة الدولية سواء في السلع أو الخدمات دون التحقق بانتظام من التجارة المبلغ عنها من مختلف المصادر بين الشركاء التجاريين، مما أدى في كثير من الأحيان إلى قدر كبير من التفاوتات في إحصاءات التجارة الثنائية. وأدى الارتفاع المتزايد لسلاسل القيمة العالمية إلى تسارع الحاجة إلى معالجة هذه المسائل لأن عدم توافر بيانات تجارية متسقة سيؤدي إلى حالات عدم تيقن تعيق عملية تقرير السياسات.

٨ - غير أن هذا المجال ليس المجال الوحيد الذي يحتاج إلى مزيد من العمل. فإكتساب فهم أحسن لدور الاستثمار المباشر الأجنبي والقيمة التي تنشئها فروع الشركات الأجنبية في الداخل والخارج، وما يرتبط بها من آثار، هو أمر حاسم لإعلام مقرري السياسات، ولا سيما في ظل تنامي هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في سلاسل القيمة العالمية، وتنامي مساهمة الخدمات في ذلك، مثل الملكية الفكرية، حيث لا يزال قياسها يصطدم بصعوبات كبيرة. ويلزم أيضاً توفير معلومات عن خصائص الشركات العاملة في مجال الصادرات والواردات، ولا سيما معلومات عن استراتيجيات أعمالها التجارية على الصعيد العالمي، وأنماط إنتاجها (التجهيز "بدون مصانع") واستعاتها بمصادر خارجية لأداء وظائفها. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة أيضاً إلى وضع مجموعة أوسع نطاقاً من الإحصاءات عن الشركات المتعددة الجنسيات.

٩ - والإحصاءات التي تكشف بشكل أوضح عن المدى الكامل للترابط المعني، مثل الإحصاءات التي يمكن وضعها من خلال جداول العرض والاستخدام العالمية أو جدول عالمي للمدخلات - المخرجات، هي إضافات هامة إلى مجموعة المؤشرات اللازمة. ويمكن بالتأكيد إحراز أوجه تقدم بتحسين استغلال جداول العرض والاستخدام وجدول المدخلات - المخرجات الوطنية، التي يمكن استخدامها لتوضيح الطريقة التي تُضيف بها الصناعات قيمةً إلى السلسلة، وعدد فرص العمل التي تحدثها، والموارد الطبيعية التي تستخدمها. غير أن الجداول

العالمية توفر قدرة على رؤية السلسلة برمتها وعلى تحسين فهم كيفية تفاعل المراحل الأولى والنهائية للصناعات في مختلف البلدان، ومن ثم توفير فهم أفضل لمن يتاجر حقاً مع مَنْ. وعلى الرغم من وجود صعوبات في وضع جداول العرض والاستخدام العالمية، فإن الكثير من العمل المطلوب يمكن تحقيقه من خلال تحسين ما هو موجود بالفعل (ولا سيما إحصاءات التجارة الثنائية والبيانات التي تعبر على نحو أفضل عن خصائص شركات التصدير والاستيراد).

١٠ - وفي كل تلك المجالات، من الواضح أن هناك حاجة إلى بيانات أكثر وأجود في الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء: إذ الاقتصادات المترابطة تتطلب إحصاءات مترابطة، ويمكن لجميع الاقتصادات أن تستفيد من تحسين فهم تلك العلاقات. والاقتصادات الأصغر للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بحاجة إلى أن تفهم فرصها المحددة والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في دخول سلاسل القيمة العالمية، أو كيف يمكن تحسين وضعها اقتصادياً واجتماعياً في سلسلة أنشطة مضيضة للقيمة على الصعيد العالمي من خلال زيادة توسيع عملياتها التجارية عبر الحدود. ومن شأن فهم تلك الفرص أن يحقق تقدماً كبيراً في وضع السياسات الصناعية استناداً إلى استراتيجية إنمائية مستدامة.

١١ - ومن الطرق الكفيلة بتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية العمل ليس فقط على وضع جداول العرض والاستخدام العالمية، ولكن أيضاً بعض المجموعات الفرعية لهذه الجداول، مثل جداول العرض والاستخدام الإقليمية أو دون الإقليمية، حيث يمكن التعرف أكثر على أهمية وضع صناعة بلد نام ما ضمن شبكة إنتاج إقليمية. بيد أن من المهم أن نتذكر أن جداول العرض والاستخدام تقدم دائماً نظرة كلية ومن ثم يلزم اتباع طرق إضافية للتحقيق في سلاسل القيمة العالمية من أجل إعطاء منظور ذي طابع جزئي، بطرق منها مثلاً وضع بيانات عن مهام الأعمال وعن رسم خرائط سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا التحقيق، ينبغي إيضاح المعايير الخاصة المتبعة في قياس ما تجنيه البلدان النامية الأصغر حجماً من منافع وما تواجهه من مخاطر، بما في ذلك الصلات المحددة مع درّ الدخل وإيجاد فرص العمل وباستخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للموارد الطبيعية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات على سبيل المثال.

١٢ - ورغم أن العديد من أفرقة العمل الدولية تعمل في تلك المجالات على معالجة مختلف مسائل القياس الأساسية، فقد تم الاعتراف بعدم وجود معايير دولية لوضع إطار مفاهيمي شامل وبالحاجة إلى تحسين آلية التنسيق العالمي. ولذلك، وافقت اللجنة، في مقررها ١٠٦/٤٤ (انظر E/2013/24)، على إنشاء فريق أصدقاء للرئيس تناط به مهمة إعداد ورقة

مفاهيمية بشأن نطاق ومضمون إطار قياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية، وعلى إنشاء آلية مناسبة للتنسيق. وقد قدّم التقريران المتصلان بالموضوع والمقدمان إلى اللجنة في عام ٢٠١٣ (E/CN.3/2013/7) وفي عام ٢٠١٤ (E/CN.3/2014/7) لمحة عامة عن العديد من مسائل القياس، ولكنهما لم يتضمنا مقترحا يتعلق بإطار محدد يعالج تلك المسائل. أما هذا التقرير فيقدم اقتراحا ملموسا لوضع نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة، سيعطي التوجيه لحل عدد من مسائل القياس على أساس الأولوية.

ثانيا - لمحة عامة عن مسائل القياس

١٣ - توصل فريق أصدقاء الرئيس، خلال اجتماعه الأول المنعقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إلى اتفاق بشأن نطاق الإحصاءات في مجال التجارة الدولية والعملة الاقتصادية والمجموعة الأولية من مسائل القياس. وشمل النطاق جميع الإحصاءات الأساسية التي تهدف في المقام الأول إلى تقديم معلومات عن المعاملات التي تتم عبر الحدود في السلع والخدمات وتدفقات الدخل والتدفقات المالية، فضلا عما يقابل ذلك من إحصاءات الاقتصاد الكلي على مستوى أكثر إجمالا، كإحصاءات المستخدمة في جداول العرض والاستخدام. وتتكون تلك الإحصاءات، من حيث المبدأ، من مجموعة كاملة من إحصاءات التجارة والإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والمالية، وأبعادها الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية - الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تم تحديد جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات - المخرجات باعتبارها أدوات تنظيمية مفيدة. واستُكملت الإحصاءات الأساسية والقطاعية والاقتصادية الكلية التي تشكل جداول العرض والاستخدام بما يتصل بذلك من الأدوات التحليلية والمؤشرات ذات الصلة، مثل مؤشرات صناعة محددة مستمدة من رسم خرائط سلاسل القيمة العالمية، والمؤشرات المستندة للشركات حسب خصائص التجارة أو التجارة في تقديرات القيمة المضافة وتقديرات استخدام الموارد الطبيعية.

١٤ - وعملاً بالمقرر ٤٤/١٠٦، طُلب أيضا إلى فريق أصدقاء الرئيس أن يقدم مقترحا لوضع آلية تنسيق خاصة بمجال التجارة الدولية والعملة الاقتصادية. ونظر الفريق في كل من الآليات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات، وخُصص، في اجتماعه الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إلى أن لجنة خبراء، باعتبارها هيئة حكومية دولية، يمكن أن تضطلع بدور آلية للتنسيق (انظر E/CN.3/2014/7). ويكون الأعضاء الذين يتم تعيينهم رسميا في هذه اللجان عادةً من كبار مديري الوكالات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية

أو الإقليمية، نظرا للطابع الاستراتيجي والتنظيمي للآلية. وفي مقابل ذلك، فإن لدى أي فريق خبراء تابع للأمم المتحدة أو أفرقة المدن توجهها تقنيا، ومن ثم سيكون أعضاؤها خبراء تقنيين في مجالات محددة. والهيئات الحكومية الدولية هي، من جهة، أفرقة تقودها البلدان، حيث يكون تمثيل البلدان فيها متوازنا جغرافيا بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة النمو. ومن ناحية أخرى، تُعيّن الأفرقة العاملة أو أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات أولا وقبل كل شيء من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية العاملة في المجال نفسه. وفي سياق فريق خبراء عامل مشترك بين الوكالات، يمكن أن يطلب من خبراء البلدان تقديم مشورة، ولكنهم ليسوا جزءا من هيكل صنع القرار وليسوا أعضاء في الفريق. وكما ذكر في التقرير السابق لفريق أصدقاء الرئيس المقدم إلى اللجنة، لم يتوصل الفريق إلى نتيجة بشأن آلية التنسيق، على الرغم من أنه كان قد ارتأى في ذلك الوقت أن الآلية ينبغي أن تكون آلية تقودها البلدان (E/CN.3/2014/7، الفقرة ٢٣).

ألف - الإطار التخطيطي

١٥ - اقترح فريق أصدقاء الرئيس، أيضا في اجتماعه الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إطارا تخطيطيا يحدد عمليات التوسيع التي تتناول الحسابات الأساسية الموجودة إما بمزيد من التعمق (أي من الإحصاءات الكلية إلى الإحصاءات الدقيقة) أو بمزيد من التوسّع (أي إلى دراسات التدويل والعمولة). ويشير التوسّع إلى التمييز بين إحصاءات التدويل التي يمكن أن تقوم المكاتب الوطنية بتجميعها من علاقاتها الثنائية، وإحصاءات العمولة التي تتعلق بالبيانات التي تُجمع من خلال الجمع بين إحصاءات بلدين أو أكثر، أو البيانات التي تشمل إحصاءات جميع البلدان، على سبيل المثال في حالة وجود جدول عالمي للعرض والاستخدام.

١٦ - وتغطي عمليات التوسيع البنود التي غالبا ما تجد طريقها إلى المعايير الدولية كبنود تكميلية موصى بها، أو كمبادرات جديدة تُقترح من الإدارات الوطنية المعنية بالسياسات أو الباحثين أو الوكالات الدولية. وقد ظهرت هذه العناصر في كثير من الأحيان ردا على الاعتراف بأن الحسابات الأساسية ببساطة لا تعالج جميع المسائل المرتبطة بالتدويل والعمولة. ومن أمثلة عمليات التوسيع هذه الإحصاءات المتعلقة بأنماط التوريد في التجارة في الخدمات، أو عمليات التجميع والتفاصيل القطاعية البديلة في جداول العرض والاستخدام وجدول العرض والاستخدام العالمية، أو الإحصاءات المفصلة لتجارة فروع الشركات الأجنبية في الخارج.

١٧ - ويتضمن مرفق هذا التقرير إطاراً تخطيطياً عاماً يتيح تصنيف مبادرات البيانات المتعلقة بالنشاط العابر للحدود ومبادرات التدويل والعملة. وتُصنّف المبادرات في الإطار من حيث الإحصاءات الأساسية الموجودة، والتحسينات أو التوسيعات في سياق الإحصاءات التقليدية المحلية والعابرة للحدود، أو توسيعات التدويل والعملة. وتُعرض المبادرات بمزيد من التفصيل بين الإحصاءات المجمعة أو الإحصاءات القائمة على البيانات الجزئية، التي تخضع بوضوح لقيود السرية. وهو يشير أيضاً إلى ما إذا كانت تلك المبادرات تجري تحت إشراف المكاتب الإحصائية الوطنية، ويقدم بعض أمثلة عنها.

١٨ - ويمكن أن يُستخدم الإطار التخطيطي للأغراض الإحصائية، مثل عمليات التقييم العالمي للممارسات الإحصائية الوطنية (بما في ذلك التقدم المحرز والتواتر والتوقيت المناسب) من أجل التوصل إلى فهم أفضل لوضع التنمية الإحصائية حسب البلد؛ وجدوى جمع الإحصاءات والمؤشرات، ووضع جداول العرض والاستخدام بتفاصيل كافية لأغراض التجارة والعملة. ويمكن أيضاً أن يُستخدم لأغراض السياسة العامة عن طريق تصنيف ما يرتبط من المسائل الرئيسية في مجال السياسات بالمبادرات الوطنية المتعلقة بالتجارة والعملة - سواء الموجودة أو الناشئة - وذلك من أجل التوصل إلى فهم أفضل للعمل وتحديد أولوياته على الصعيدين الوطني والدولي. وأخيراً، يمكن استخدامه لرسم خريطة العمل الجاري الذي تضطلع به الأفرقة العاملة والأفرقة العاملة الدولية من أجل اكتساب فهم أفضل للعلاقات فيما بينها وتحديد أوجه التداخل بين ولاياتها والثغرات في تلك الولايات.

باء - قائمة المسائل التي يتعين مواصلة النظر فيها

١٩ - في حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم تجميع قائمة موحدة تحتوي على ٧٢ مسألة محتملة في مجالات المفاهيم أو التجميع أو المؤشرات أو التحليل. وقد استُمدت هذه المسائل من المعايير المنهجية القائمة، مثل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، أو دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة أو معيار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الرابعة، ومن المنشورات الأخيرة للجنة الاقتصادية لأوروبا حول تأثير العملة على الحسابات القومية وعلى قياس الإنتاج العالمي. وقد سُئل أعضاء فريق أصدقاء الرئيس عما إذا كانت هذه المسائل ذات صلة ببرنامج العمل المقبل لقياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالحسابات الدولية والعالمية الموسعة، حدد فريق أصدقاء الرئيس أن هناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لقياس الاستثمار المباشر، والمعاملات بين الأطراف التابعة، ورسوم استخدام الملكية الفكرية والمتاجرة بالخدمات، وإحصاءات المؤسسات المتعددة

الجنسيات، ومنتجي السلع "بدون مصانع"، والاستعانة بمصادر خارجية لقاء رسم أو عقد، والقيام في الوقت نفسه بالاستفادة من التوصيات والمبادئ التوجيهية الواردة في "دليل قياس الإنتاج العالمي" الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتنفيذها.

٢١ - وبالإضافة إلى المسائل المفاهيمية المذكورة أعلاه، حُصِّت المسائل التالية المتعلقة بالتجميع بمواصلة النظر فيها: تجميع الإحصاءات عن الشركات المتعددة الجنسيات وفروع الشركات الأجنبية، وتحديد بلد المنشأ والمقصد النهائي للاستثمار المباشر الأجنبي، وتخصيص الدخل داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات، والاستعانة بمصادر خارجية لأداء مهام العمل داخل سلاسل القيمة العالمية. وكان مجال العمل الهام الذي أبرزه الفريق يتعلق بالتفاوتات في التجارة الثنائية في السلع والخدمات (وتخصيص الواردات للمستعملين المتوسطين والنهائيين)، وكذلك الاختلالات الثنائية في الاستثمار المباشر الأجنبي، التي تعتبر مساهمات هامة في حد ذاتها ولكن أيضا كمدخلات هامة لتجميع جداول العرض والاستخدام العالمية.

ثالثا - نتائج المؤتمر الدولي المعني بقياس التجارة والعمولة الاقتصادية

٢٢ - عُقد الاجتماع الثاني لفريق أصدقاء الرئيس في أغواسكالينتنس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مباشرة بعد المؤتمر الدولي المعني بقياس التجارة والعمولة الاقتصادية. وقد قدم المؤتمر رؤى عن الغرض (عن طريق التعبير عن الاحتياجات ووجهات النظر في مجال السياسات) والهدف المتوخى (من حيث القياس) من الجهود الجارية في مجال التجارة والعمولة. وأبرز المؤتمر أوجه الترابط بين الاقتصادات الوطنية من خلال التجزؤ الجغرافي لإنتاج السلع والخدمات، وأثر ذلك على توفير فرص العمل، ودرّ الدخل، واستخدام الموارد الطبيعية المقابل (من حيث الاستخراج والاستهلاك على حد سواء).

٢٣ - وتقدم أيضا ورقات المناقشة الثلاث، التي أصدرت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تكليفا بإعدادها للمؤتمر، إسهاما لاجتماع فريق أصدقاء الرئيس، فيما يتعلق بتوحيد المسائل المفاهيمية وتجميعها، أي بشأن (أ) نظام للحسابات الدولية الموسعة؛ و (ب) وضع طرق جديدة للتمييز بين الشركات ضمن فئات الصناعة بالاستناد إلى مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية؛ و (ج) التفاوت الذي يوجد في إحصاءات تجارة السلع الثنائية.

٢٤ - وفي ورقة المناقشة المعنونة "الآثار والتحديات المرتبطة بوضع نظام جديد للحسابات الدولية الموسعة"^(١) أشار المؤلف إلى أن أهم الآثار التي تترتب على نظام متكامل من هذا

(١) متاح في الموقع الشبكي <http://unstats.un.org/unsd/trade/events/2014/mexico/default.asp>.

القبيل ستمثل في إدخال تحسينات كبيرة في أهمية ودقة الإحصاءات الاقتصادية والمالية التي يستخدمها الجمهور وصناع القرار في القطاع الخاص. وسيسهّم النظام أيضا في تحسين دقة النظام الحالي للإحصاءات الاقتصادية وكفاءتها وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي من خلال التوفيق بين هذه البيانات والموازن التجارية الثنائية والعالمية، وأسعار الصادرات والواردات والأصول والخصوم، وتبادل البيانات، واستخدام البيانات الإدارية وسائر "البيانات الضخمة"، وسجلات الأعمال التجارية العالمية المشتركة. وأشار المؤلف أيضا إلى أنه سيتعين على هذا النظام الموسع القيام بمعالجة تحديات كبيرة بشكل مناسب، مثل التقليل إلى أدنى حد ممكن من التكاليف الإضافية لجمع البيانات والأعباء على المجهزين، وزيادة الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مصادر البيانات الإدارية من خلال مبادرات الربط القياسية. وأشار إلى أن الوكالات الإحصائية ستضطر إلى العمل مع الشركات والحكومة على موازنة النظم المحاسبية لقياس الإحصاءات المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية.

٢٥ - وقد تناول المؤتمر الدولي العديد من المسائل المفاهيمية والمتصلة بالتجميع التي أثارها الورقة كالمسائل المتعلقة بقياس الملكية الاقتصادية والتحكم في شبكات الإنتاج العالمية، والتحويلات المرتبطة بمنتجات الملكية الفكرية، وضرورة وجود سجل عالمي لمجموعات الشركات وتحديد الشركة المهيمنة النهائية، والمسائل المتعلقة بتصنيف النشاط الاقتصادي ومهام العمل لتصحيح عدم التجانس الراسخ بين تلك الشركات التي تشارك و/أو لا تشارك في سلاسل القيمة العالمية، وتأثير عدم التجانس القوي في الاقتصاد الوطني على وضع جداول العرض والاستخدام. وحدد المؤلف أيضا ضرورة معالجة التفاوت القائم في تجارة البضائع والتجارة في الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة أكثر إلحاحا لأغراض جمع جداول العرض والاستخدام العالمية. وأخيرا، تم التشديد على تعزيز العمل على ربط البيانات الجزئية، بما في ذلك التجارة حسب خصائص الشركات والتجارة في الخدمات حسب خصائص الشركات.

٢٦ - وبحثت ورقة المناقشة الثانية المعنونة "الجمع بين نهجَي سلسلة القيمة العالمية والمدخلات - المخرجات"^(١) أفضل الطرق للجمع بين نهج دراسات سلاسل القيمة العالمية التي كثيرا ما تكون مفصلة ونهج تحليل تقديرات التجارة في القيمة المضافة الذي يكون على مستوى أشمل. واقترح المؤلف البحث عن تلك الصلة من خلال توسيع نطاق التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وسينطوي النهج الجديد الواعد على استخدام نموذج مرجعي لسلسلة القيمة لإنشاء تجميعات بديلة لفئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد الأساسية. وينبغي أن تستند تلك التجميعات إلى أنشطة الشركات في مجال الاستعانة بمصادر خارجية

لأداء مهام الأعمال التجارية، واستخدام المدخلات الوسيطة، وأنواع الأصناف الأساسية من السلع المنتجة والمجموعة المتنوعة من الأسواق النهائية. والسبب في إجراء ذلك التمييز هو أنه من غير الممكن، في ظل التصنيف الصناعي الدولي الموحد بصيغته الحالية، استجلاء أوجه الاختلاف الكبير بين الشركات التي تعمل محليا وتلك التي تعمل عالميا. ومن شأن مواءمة الشركات في مجموعات متشابهة من حيث التكوين أن يحسن إلى حد كبير من الهيكل المحاسبي لجدول العرض والاستخدام لأغراض تحليل سلاسل القيمة المضافة؛ ويمكن تحقيق المواءمة من حيث الصناعة، ووضع سلسلة التوريد، والأسواق النهائية ومدى الاستعانة بمصادر خارجية لأداء مهام الأعمال التجارية.

٢٧ - وقدمت ورقة المناقشة الثالثة المعنونة ”أوجه التفاوت في إحصاءات التجارة الدولية الرسمية وتحليل العولمة“^(١) معلومات أساسية عن سبل التقليل من التفاوتات القائمة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع. فمن الناحية النظرية، أشار المؤلف إلى أن قيام بلد الشحن بتجميع البيانات التجارية يتيح إمكانية الحصول على إحصاءات متسقة وقابلة للمقارنة بصورة معقولة، لأن ذلك يشجع على تسجيل المعاملات نفسها من البلدان المستوردة والبلدان المصدرة مباشرة. وأشار المؤلف إلى أن هذا النهج يؤدي إلى بيانات أكثر اتساقا لأن البضائع التي تسجل كواردات من دولة ما ستسجل كصادرات من دولة أخرى. بيد أن هذا يعني أن وثائق تعريف اتفاق الشحنة متاحة ومستخدمة من القائمين على تجميع البيانات التجارية في كلا البلدين. وأكد أن عزو الواردات إلى بلد الشحن يؤدي إلى إيجاد مجموعة من إحصاءات التجارة ذات معنى اقتصادي مختلف عن النظام الحالي لعزو الواردات بحسب بلد المنشأ. ويعتبر أن من الأوفق إدخال تعديلات أخرى على إحصاءات تجارة البضائع، بشأن تقييم النظام التجاري أو بشأن الاختلافات الموجودة فيه.

رابعا - نتائج اجتماع فريق أصدقاء الرئيس الذي عُقد في عام ٢٠١٤

٢٨ - عقد فريق أصدقاء الرئيس اجتماعه مباشرة بعد المؤتمر الدولي لكي يستفيد من نتائج المؤتمر. وقد اتفق الفريق على أن برنامج العمل المتوسط الأجل ينبغي أن يركز على ما يلي:

(أ) وضع دليل عن نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة، حيث يعني ضمنا مصطلح ’دولي‘ العلاقات الاقتصادية الثنائية المباشرة ومصطلح ’عالمي‘ العلاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف المباشرة وغير المباشرة؛

(ب) تعزيز إنشاء سجل لمجموعة المشاريع العالمية والنهوض به، والقيام في الوقت نفسه بتقييم التحديات والاستفادة من تجربة سجل المجموعات الأوروبية لمجموعات الشركات

المتعددة الجنسيات، من أجل إنتاج إحصاءات عالية الجودة عن الأنشطة التجارية العالمية، مثل إحصاءات فروع الشركات الأجنبية والاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ج) تحسين قياس التباين الثابت لأغراض سلسلة القيمة العالمية عن طريق زيادة تطوير تصنيف مهام الأعمال وصقل تصنيفات الشركات بالاستناد إلى ربط البيانات الجزئية؛

(د) معالجة التفاوتات في التجارة والاستثمار على الصعيد الثنائي؛

(هـ) تعميم تطوير جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات العالمية المتكررة، بناء على العمل الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتوسيع نطاق تغطية قاعدة بيانات قياس التجارة في القيمة، المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية.

٢٩ - وأشار فريق أصدقاء الرئيس إلى أن الاحتياجات التحليلية والسياسية العاجلة لقياس الترابط والمخاطر في جميع البلدان سيؤدي بالضرورة إلى وضع نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة يتسم بطابع رسمي بدرجة أكبر. وحدد الفريق أن المهمة الأولى ستمثل في الانتهاء من صياغة وبناء الإطار المفاهيمي العام، بناء على الأطر القائمة لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي. ومن الواضح أن هذا الإطار سيحتاج لوضع صورة متكاملة للإحصاءات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وجداول العرض والاستخدام العالمية، والحسابات العينية والمالية الدولية. وستتمثل مهمة أخرى في إضفاء الطابع الرسمي على وصف نطاق الحسابات الدولية والعالمية الموسعة والمسائل المتصلة بها.

٣٠ - وسيساعد الإطار التخطيطي على إعطاء هيكل لوضع نظام موسع. وكما هو مبين في مرفق هذا التقرير، تُفصّل هذه الفروق حسب الإحصاءات الجديدة والقائمة للحسابات الكبيرة من جهة، والإحصائيات القائمة والجديدة للحسابات الصغرى من جهة أخرى. ويمكن أن يبدأ نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة اعتباراً من الإطار التخطيطي يلي ذلك بناء الحسابات، وهو ما يُفترض أن يقدم رؤى عن أوجه الترابط الاقتصادي وما يتصل بها بين البلدان.

٣١ - وسيُنجز العمل بطريقة منسقة قدر الإمكان، بالاستفادة من المبادرات الجارية ودعمها، بدلا من تكرارها. وينبغي على سبيل المثال وعلى الأرجح، أن يظل القيام بمعظم الأعمال المرتبطة بوضع الحسابات المالية الموحدة منوطاً بصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، والمصارف المركزية ووزارات المالية المكلفة بمعالجة الثغرات في قياس المخاطر عبر

الحدود التي كشفت عنها الأزمة المالية. ومع ذلك، تفس الحاجة إلى اصطلاح المحاسبين الوطنيين بدور هام في تنسيق هذه البيانات والمساعدة، قدر الإمكان، على كفاءة أن هذه الحسابات المالية الدولية يمكن أن تصبح أداة فعالة في مجموعة موسعة ومتكاملة من الحسابات الدولية للاقتصاد الكلي.

٣٢ - وفيما يتعلق بآلية التنسيق، وافق فريق أصدقاء الرئيس على إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات مثل الآلية المعمول به حاليا في مجال الحسابات القومية، أي فريق عامل مشترك بين الأمانات للتجارة والعملة الاقتصادية. وسيقوم هذا الفريق العامل برصد وتنسيق برنامج العمل الدولي في ذلك المجال. ووافق الفريق كذلك على اقتراح أن تقوم اللجنة بإنشاء فريق خبراء منفصل يكلف خصيصا بوضع دليل لنظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة.

خامسا - نقاط للمناقشة

٣٣ - اللجنة مدعوة للتعبير عن وجهات نظرها بشأن ما يلي:

- (أ) وضع نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة ليكون بمثابة الإطار الشامل لقياس التجارة الدولية والعملة الاقتصادية؛
- (ب) قيام اللجنة بإنشاء فريق خبراء تابع يُكلف خصيصا بوضع دليل عن نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة؛
- (ج) وضع برنامج عمل لقياس التجارة الدولية والعملة مع التركيز على الأولويات التالية:

١' تعزيز ودفع عجلة إنشاء سجل لمجموعة الشركات العالمية، والقيام في الوقت نفسه بتقييم التحديات والاستفادة من تجربة سجل المجموعات الأوروبية لإنتاج إحصاءات عالية الجودة عن الأنشطة التجارية العالمية؛

٢' تحسين قياس التباين الثابت لأغراض سلسلة القيمة العالمية عن طريق زيادة تطوير تصنيف مهام الأعمال وصقل تصنيفات الشركات بالاستناد إلى ربط البيانات الجزئية؛

٣' معالجة التفاوتات في التجارة والاستثمار على الصعيد الثنائي؛

٤' تعميم تطوير جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات - المخرجات العالمية المتكررة والاستفادة من العمل الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل توسيع نطاق تغطية قاعدة بيانات قياس التجارة في القيمة المضافة، المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية.

(د) إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات لقياس التجارة الدولية والعملة تناط به ولاية لتنسيق برنامج العمل.

تصنيف تخطيطي لقياس الأنشطة الدولية والتدويل والعمولة (مع أمثلة مختارة)

النطاق	البعد الإحصائي	الإحصاءات المجمعة القائمة والجديدة	الإحصاءات والتحليل القائمة والجديدة بناء على البيانات الجزئية (روابط السجلات)؛ قيود السرية في المكاتب الإحصائية الوطنية
الإحصاءات الأساسية الموجودة والتطورات	المحلي والعاور للحدود (في إطار نُظم الإحصاءات الوطنية)	إحصاءات الحسابات الأساسية الوطنية والدولية والتجارة في البضائع وما يتصل بها من أعمال، بما في ذلك تطوير وتفسير وتنفيذ التوصيات الأساسية للأدلة الدولية، كدليل قياس الإنتاج العالمي، بما في ذلك إنتاج السلع "بدون مصانع"	تقديرات مستندة لبيانات الجزئية لعملية التجهيز المحلية والعايرة للحدود في الصناعات التحويلية
التحسينات المدخلة على الإحصاءات الأساسية	المحلي والعاور للحدود (في إطار نُظم الإحصاءات الوطنية)	تحسين المواجهة بين البيانات الثنائية القطرية؛ وتنفيذ بنود مختارة موصى بها، مثل أنماط التوريد الخاصة بالتجارة في الخدمات؛ وإدراج تفاصيل إضافية في جداول العرض والاستخدام، والتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي	تقديرات مستندة لبيانات الجزئية، بما في ذلك تقديرات القيمة المضافة، والتجارة والاستثمار، والأصول
توسيعات التدويل	المحلي والعاور للحدود (في إطار نُظم الإحصاءات الوطنية)	التدابير القطرية لقياس التجارة في القيمة المضافة؛ وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الداخل، بما في ذلك إحصاءات العمالة، والمبيعات، والتجارة، والملكية الأجنبية والتحكم فيها؛ وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخارج، بما في ذلك المبيعات، والعمالة، والتجارة والتحكم فيها، والإحصاءات المتعلقة بأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات	إحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الداخل/الخارج والإحصاءات المتعلقة بأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات، بما في ذلك التباين بين الشركات (كثافة التصدير، وحجم الشركات، والإنتاجية)؛ وإحصاءات التجارة الدولية - الاستثمار - الأعمال التجارية؛ والاستعانة بمصادر داخلية وخارجية في أداء مهام الأعمال التجارية

النطاق	البعد الإحصائي	الإحصاءات المجمعّة القائمة والجديدة	الإحصاءات والتحليل القائمة والجديدة بناء على البيانات الجزئية (روابط السجلات)؛ قيود السرية في المكاتب الإحصائية الوطنية
توسيعات العولمة - موجز الأنشطة القطرية	ما وراء العابر للحدود (عادة خارج إطار نُظُم الإحصاءات الوطنية)	الجداول العالمية للعرض والاستخدام؛ وقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية؛ واستقصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي والاستقصاءات المنسقة للاستثمار في حافظات الأوراق المالية والتي يجريها صندوق النقد الدولي؛ والجداول المجمعّة المستمدة من الدراسات القطرية المتعلقة بالبيانات الجزئية، بما في ذلك الأنشطة والبيانات المالية والتعرض للمخاطر	
توسيعات العولمة	ما وراء عبر الحدود (عادة خارج إطار نظام الإحصاءات الوطنية)	تحليل الباحثين لسلاسل القيمة العالمية	تحليل الباحثين لسلاسل القيمة العالمية بناء على البيانات الجزئية